ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

لماذا غلّبت إدارة ترامب خيار المفاوضات مع إيران؟

حسن حردان

فور عودة المفاوضات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة الأميركية طُرح السؤال: لماذا غلّب الرئيس الأميركي دونالد ترامب خيار التفاوض بدلاً من خيار شن الحرب ضد إيران، وهل بإمكانه فرض شروطه على إيران، ام سيكون سقف ما يسعى اليه العودة إلى ما اتفق عليه عام ٢٠١٥ مع بعض التعديلات التي لا تمسّ جوهر الاتفاق؟

أولاً، إنّ اختيار إدارة ترامب لمسار التفاوض مع إيران بدلاً من المواجهة العسكرية إنما يعود إلى عدة عوامل:

العامل الأول، تجنّب التصعيد العسكري بسبب كلفته وعدم ضمان تحقيق الهدف منه، ذاك انّ القيام بتوجيه ضربة لبرنامج إيران النووي والمواقع الحيوية وبرنامجها الصاروخي، كان سيؤدي إلى حرب واسعة في منطقة مضطربة أصلاً، مع احتمال اتساع نطاقها الأمر الذي سيهدّد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها مثل «إسرائيل» وغيرها من الدول الحليفة لأميركا، فيما الحرب غير مضمونة في ان تؤدي إلى تدمير البرنامج النووي وقدرة إيران على العودة إلى النهوض وإصلاح الأضرار مع احتمال ان تلجأ إلى إعادة النظر بعقيدتها النووية والعمل على إنتاج القنبلة النووية،

كما أنّ الحرب سوف تتسبّب أيضاً بتكاليف بشرية ومادية هائلة، خاصة في ظلّ الإرث الثقيل لحروب العراق وأفغانستان، الذي فاقم من الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها أميركا، وجعلت الخيار العسكري غير مرغوب فيه حتى للإدارة الأميركية الأكثر تشدداً.. وهو الأمر الذي دفع الرئيس دونالد ترامب إلى طرح شعار وقف الحرب وعصر النفقات لمواجهة العجز في الموازنة وأزمة تفاقم الدين العام إلى نحو ٣٦ تريليون دولار.

العامل الثاني، اعتماد استراتيجية الضغوط القصوى:

منذ انقلاب الرئيس ترامب على الاتفاق النووي الذي وقعته إدارة الرئيس باراك أوباما عام ٢٠١٥، آمن ترامب بأنّ فرض عقوبات اقتصادية قاسية (مثل حظر تصدير النفط وتجميد الأصول) سيدفع إيران إلى التفاوض من موقع ضعف، مما يسمح للولايات المتحدة بفرض شروط أكثر صرامة، مثل تقييد البرنامج الصاروخي الباليستي الإيراني، ووقف دعم طهران لقوى وحركات المقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي لكن هذه الاستراتيجية لم تنجح تماماً، حيث ردّت إيران بتطوير برنامجها النووي عبر تجاوز حدود تخصيب اليورانيوم

المتفق عليها في ٢٠١٥ من ٣,٥ بالمئة إلى ٦٠ بالمئة والانفتاح الاقتصادي باتجاه دول الشرق، والتشدد في موقفها التفاوضي.

العامل الثالث، الواقعية السياسية والدولية:

رفض الدول الشريكة بالمفاوضات النووية، بما في ذلك حلفاء أميركا الأوروبيون والصين وروسيا، الانسحاب من الاتفاق النووي عام ٢٠١٥، مما قلل من تأثير العقوبات الأميركية وفقدان الشرعية الدولية لأيّ عمل عسكري.. والأمر لم يقتصر على الدول المذكورة أعلاه، بل وصل الرفض حتى إلى داخل الولايات المتحدة، حيث ظهرت معارضة واسعة لخيار الحرب، خاصة من الكونغرس والرأي العام.

ثانياً، هل يمكن لترامب فرض شروطه على إيران؟

١ ـ مَن يدقق في مواقف القيادة الإيرانية لا بدّ له من ان يرى صعوبة كبيرة، إذا لم يكن من المستحيل فرض الشروط الأميركية الكاملة على إيران، فقد أكدت التجربة قدرة طهران على مقاومة الضغوط الأميركية، وفي الوقت ذاته أظهرت مرونة في التعامل بشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة النووية لتأكيد سلمية برنامجها النووي وقبولها بنسبة تخصيب لا تتجاوز ٣,٥ بالمئة، لكنها كانت حازمة في رفض تقديم ايّ تنازلات تمسّ بخطوطها الحمراء انْ كان لجهة حقها في الحفاظ على برنامجها النووي السلمي، وبرنامج الصاروخي وسياساتها الإقليمية باعتبارها قضايا سيادية لا يحقّ لأي دولة التدخل فيها.

٢ ـ انّ سقف التفاوض المحتمل والأكثر واقعية إنما يكمن في عودة الولايات المتحدة إلى اتفاق ٢٠١٥، خصوصاً أنّ المعطيات تشير إلى أنّ ما دفع إدارة ترامب للعودة إلى مسار التفاوض مع إيران، قلقها من الأنباء المتزايدة عن بلوغ البرنامج النووي الإيراني مرحلة متقدمة، واقتراب طهران من القدرة على إنتاج القنبلة النووية إذا ما أرادت ذلك.. على أنّ واشنطن سوف تحاول إدخال بعض التعديلات غير الجوهرية كتمديد «فترات انتهاء بعض البنود (مثل قيود تخصيب اليورانيوم)، أو إضافة آليات تفتيش أكثر صرامة. لكن التعديلات التي تمسّ جوهر الاتفاق او وشموله قضايا أخرى، لن يكون ممكناً تحقيقها وستواجه رفضاً إيرانياً قوياً.. إلى جانب تمسّك طهران ببعض منجزاتها التكنولوجية التي حققتها في السنوات الأخيرة.

على أنّ إيران تسعى أيضاً من الاتفاق النووي إلى رفع العقوبات التي تسبّبت بمصاعب اقتصادية واجتماعية للشعب الإيراني، من دون تقديم تنازلات تمسّ بخطوطها الحمراء، أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإنّ أيّ اتفاق يجب أن يوازن بين مطالب الكونغرس والمحافظين، ورغبة الإدارة في إنجاز دبلوماسي.

خلاصة القول، إنّ ترامب فضل التفاوض لأنه أراد تجنّب حرب مكلفة، مع اعتقاده بأنّ المزيد من الضغط الاقتصادي قد يجبر إيران على القبول بشروط أفضل. لكن فرض الشروط الأميركية بالكامل غير واقعي، ولهذا فإنّ السيناريو الأرجح هو عودة مُعدلة لاتفاق ٢٠١٥، مع تفاهمات غير مباشرة حول الملفات الخلافية، لكن دون ضمانات دائمة.

متى يتوقف العدوان «الأميركي ـ الصهيوني» ومَن يردعه؟!

د. جمال زهران

يُصرّ العدو «الأميركي ـ الصهيوني»، على ممارسة أبشع صور القتل العمديّ والتدمير الشامل والإبادة الجماعيّة والتطهير العرقيّ، في كل أنحاء المنطقة العربية، على وجه الخصوص، ولعلّ أبرزها، ما حدث ويحدث في غزة (تدمير شامل)، وفي جنوب لبنان بل وفي العاصمة بيروت/ الضاحية (تدمير شامل أيضاً)، وفي اليمن (تدمير شامل)، وفي سورية (تدمير شامل)، ويُصرّ في الوقت نفسه أن

يشيع أنّ قوته لا تقهر، ولا أحد يستطيع أن يقف في وجهها! كما أنه يُصرّ على إجبار الجميع أن يستسلم ويزداد انبطاحه، بما فيها قوى المقاومة وجبهاتها المتعددة، وأنّ أيّ تفاوض يجب أن يتمّ تحت النار! وتلك هي الكارثة الكبرى التي تعيشها منطقتنا العربية، دون بقية مناطق العالم، للأسف، وكأنه مكتوب على هذه المنطقة، التخلف والدمار والقهر والظلم والاغتصاب، وشلل الإرادة، وفقدان المناعة، وكلما أفاقت بعض الرؤوس، يكون مصيرها، القطف!

والأمر الذي لا شكّ فيه، أنّ منطقتنا العربية تواجه أسوأ محنة تاريخية، وقد سبق أن واجهت محناً كثيرة من قبل، لكنها كانت الأقل طبعاً! فقد العدو الأميركي ـ الصهيوني، قواه العقليّة، عندما أمسكت المقاومة بقيادة حماس والجهاد وشقيقاتهما، بالمبادرة، وصنعت «طوفان الأقصى»، في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، ووجّهت ضربة في العمق، وفشلت كلّ أجهزة الدفاع والاستخبارات الصهيونية بل والأميركية، في المعرفة المسبقة بهذا الهجوم المقاوم، الذي نجم عنه قتل وخطف للصهاينة بشكل غير مسبوق، الأمر الذي عزّز من مكانة المقاومة، وأكد قدراتها العسكرية والاستراتيجية والاستخبارية، بدرجة غير مسبوقة، وعلى مدار أكثر من ٧٥ سنة منذ تأسيس الكيان الصهيوني والنكبة الأولى في عام ١٩٤٨م.

لذلك، فإنّ المشهد الواضح أمام كلّ ذي عينين، أنّ هناك استهدافاً أميركياً ـ صهيونياً، مدعوماً من أوروبا وقوى الشر في العالم، لمنطقتنا العربية عامة، والأرض الفلسطينية في غزة والضفة الغربية خاصة. فالقتل والتنكيل عمدياً والمجازر اليوميّة، والأمر لم يتوقف على استهداف وقتل المدنيين (رجالاً/ نساء/ أطفالاً)، بل وامتدّ إلى طواقم الإسعاف، وطواقم الأونروا (الأمم المتحدة)، وطواقم المستشفيات للحيلولة دون إسعاف المصابين من أهل غزة خاصة، وطواقم الإعلام، حيث تجاوز عدد الذين استشهدوا أكثر من (٢٠٠) إعلامي حتى الآن، فضلاً عن التدمير لكلّ مباني البشر، ومساكنهم وخيام الإيواء، ومدارسهم، ومستشفياتهم، وجامعاتهم، بل إنّ الدمار شامل امتدّ لكلّ أنحاء غزة، حتى أصبحت غير صالحة للإقامة الآدمية. كما أنّ استهداف البشر، مباشرة، وقتلهم والتنكيل بهم، حتى خلال شهر رمضان المعظم، وعيد الفطر، يؤدي إلى تشتيت أهل غزة، وعدم استقرارهم! وافتقادهم للشعور بالأمان مع الترحال الدائم بين كلّ أجزاء غزة، وسط حصار شامل منذ ١٨ سنة متصلة وزاد بعد طوفان الأقصى! وما يؤلم العدو الصهيوني ـ الأميركي، هو ذلك الصمود الأسطوريّ لشعب فلسطين في غزة، والإصرار على عدم القبول بالترحيل والتهجير القسري والطوعي (القسري أيضاً). ولذلك عندما يأتي طرح ترامب بعد توليه الرئاسة الأميركية في ٢٠ يناير ٢٠٢٥م، ولفترة ثانية، بالتهجير القسريّ لشعب غزة إلى دول مجاورة هي (مصر/ الأردن)، فإنّه يكمل الجريمة الكاملة، بالتحالف العضوي بين أميركا والكيان الصهيوني (وهو أداة هذا الاستعمار). حيث إنّ إعادة الكيان الصهيوني بقيادة عصابة الحكم (نتنياهو وأعضائها)، إلى العدوان واستمرار دمار غزة، ونقض اتفاقية وقف العدوان على غزة، وتبادل الأسرى، قد حدثت نتيجة موافقة صريحة من أميركا، لهذا النتن/ياهو، وأعلن ذلك البيت الأبيض، بدون تردّد، الأمر الذي يؤكد ذلك التحالف العضوي الاستعماري بين أميركا أياً كان رئيسها (جمهوري أو ديموقراطي)، وبين الكيان الصهيوني الذي هو الحبل الصُريّ للمستعمر، الأميركي (وريث الاستعمار الأوروبيّ الذي زرع هذا الكيان)!

لذلك نحن أمام عدو واحد هو (الأميركي ـ الصهيوني)، ونرى ترجمة نشاطاته، الموحّدة في الإقليم. فالكيان يضرب كما يشاء في غزة، وفي جنوب لبنان (أكثر من ٢٠٠٠) خرق لوقف النار الذي دخل حيّز التنفيذ وفقاً للقرار الأميركي (فجر ٢٧ نوفمبر الماضي)، بل يضرب في بيروت حتى قبل عدة أيام! ثم يواصل ضرب سورية وفي كلّ منطقة، بعد إسقاط نظام بشار الأسد، ليظهر الكيان في الصورة والمشهد بأنه «الجوكر» الذي لا ينافسه أحد، ولا يقدر على مواجهته أحد! وسط صمت عربي وإسلامي مشبوه!

وباعتبار أنّ اليمن (جبهة الإسناد المقاومة لغزة)، تبعد عن الكيان الصهيونيّ، أكثر من (٢٠٠٠) كلم، فإنّ أميركا في إطار التحالف الأميركي الصهيوني، وفي إطار توزيع الأدوار، قامت بتولي مواجهة هذه الجبهة بنفسها وأسلحتها، ونفذت أكثر من (٣٠٠) غارة عسكريّة على صنعاء والحُديدة، بل وأسرفت في الدمار والخراب والقتل للمدنيين، كما يحدث في غزة على يد عصابة الكيان، إلى درجة إشاعة أوهام بأنها قتلت قادة اليمن (وهو ما يثبت كذبه). وعلى مدار شهر كامل قامت أميركا بصرف مليار دولار كما أعلنت صحيفة «واشنطن بوست» وغيرها، على الطلعات الجويّة، ولم تحتسب خسائر الضربات اليمنية ضد الكيان الصهيوني. حيث أعلن قادة عسكريون أميركان، أنّ تأثير هذه الضربات الأميركية محدود، وأنه لا تزال قوة وقدرات اليمن العسكرية بالدرجة ذاتها من القوة، وأن التدمير سيستغرق نحو (٦) أشهر!

نحن إذن أمام عدوان شامل للعدو الأميركي الصهيوني، يُصرّ على تنفيذ المؤامرة، والتدمير الشامل والتهجير القسري لسكان فلسطين، وإرهاب الشعب العربي وإرهاب الحكام – الذين تمّ منعهم من التصرف الشجاع! واكتفوا بالرفض لهذا التهجير، وكفى، دون أن يصحب ذلك بأي إجراءات تعوق المخطط التآمري لهذا الأميركي الصهيوني! ولم يتعلم هذا العدو من خسائره في كلّ جولة من الجولات في المنطقة. فقد نسي هذا العدو خسائره وهزيمته في كلّ مكان ذهب إليه وفي كلّ واقعة، حتى أنه أصبح (نمراً في ورق)، يتباهى بأسلحته الهجوميّة، وبتطوّره التكنولوجي ويهاجم عن بُعد، ودون قدرة على الاشتباك المباشر. فقد هُزم العدو الأميركي في فيتنام (١٩٦٥ – ١٩٧٣م)، وهُزم في الصومال (١٩٩٦م)، وهُزم في لبنان (١٩٨٢م)، وهُزم في أفغانستان (٢٠٠١ – ٢٠٢١م) بعد أن صرفت أميركا (٢) تريليون دولار في عشرين سنة، تجرّ أذيال الهزيمة، وسلمت السلطة قبل خروجها إلى (الطالبان)! وسيحدث ذلك في إقليمنا العربي، وسيندم هذا العدو الأميركي الصهيوني، وسيخرج مذلولاً مكسوراً، وإلى غير رجعة، وستأخذ أميركا العدو الصهيونيّ في يدها، إنْ وجدته آنذاك. وأرى ذلك قريباً جداً، وهو زوال الكيان الصهيونيّ وتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، بإذن اللّه.

ولذلك نرى أنّ استمرار المقاومة، ودعمها بكلّ السبل (الشعوب # الأنظمة)، هي أكبر وأقوى خيار لدعم الأمن القومي المصري والعربي، بل أكبر وأقوى السبل من أجل إجبار العدو الصهيوني ـ الأميركي، على إيقاف عدوانه، وردعه حاضراً ومستقبلاً، في ما بعد، واللّه الشاهد.

مَن هو الغبي الذي يطلب السلاح مجانا؟

ناصر قنديل

– من حقنا أن نسأل كل السلطة والقيّمين عليها وكل الوسط السياسي اللبناني، هل لدى لبنان مشكلة حقيقيّة مع «إسرائيل»، وحقوق يستولي عليها الاحتلال، وقضايا عالقة تحتاج إلى حسم وتنتظر منذ نشوء الكيان، أم أن كل المشكلة هي بسلاح المقاومة، وطمأنة «إسرائيل» إلى أن لا خطر عليها مصدره لبنان فيختفي كل

شيء دفعة واحدة من احتلال وعدوان؟ وإذا كان ما يقوله المعنيون علناً هو ما يؤمنون به من أن لبنان معتدًى عليه ومحتلة أرضه، فهل لديهم وصفة لاستعادة الحقوق ووقف الاعتداءات، غير انتظار بركات الرضا الأميركي المشكوك جداً بان ينتصر لأي من حقوق لبنان مع «إسرائيل»، هذا إذا سلمنا بمشروعية مطالبة السلطة في لبنان بحصرية السلاح دون أن تتحمل مسؤولية حماية لبنان من الاعتداءات، ودون أن تبذل جهداً لفعل ذلك، كالسعي لامتلاك شبكة دفاع جوي يمكن أن يزعج وجودها خاطر المفوّضة السامية الأميركية وسفارة عوكر، ودون أن يجري تجهيز الجيش اللبناني بقرار الردّ وبما يسمح له بالحد الأدنى اللازم للردّ على الاعتداءات الجارية كل يوم في الجنوب على الخط الحدوديّ، وهو نوع من الرد لم يمتنع عنه الجيش اللبناني في أيام كانت توصف الدولة بالصنيعة التابعة للغرب. وقد سبق أن خاض الجيش مواجهة بطولية مع جيش الاحتلال يومي ١٦و١٧ أيلول عام ١٩٧٢ وبقرار من قيادته وضباطه الكبار وسجل خلالها الجيش ملاحم وإنجازات انتهت بتدمير ٣٣ آلية لجيش الاحتلال، وسقط للجيش سبعة شهداء منهم المعاون إسماعيل أحمد الذي أصاب سبع دبابات إسرائيلية قبل أن تدمّر دبابته بقنابل النابالم ويستشهد، كما وثق المعركة العميد جوزف روكز الذي كان قائد كتيبة دبابات في القطاع الأوسط خلال هذه المعركة ونشرتها مجلة الجيش اللبناني.

– من حيث المبدأ حق الدولة بحصريّة السلاح مشروط بقيامها بواجب، هو الدفاع بوجه العدوان والقتال لتحرير الأرض، دولة تدافع وتحرّر، وتخوض الحرب، كما قال خطاب القَسَم وأكد البيان الوزاري، وإلا سقط الحق ونشأ مكانه وفقاً للمواثيق الدولية حق الشعب في حمل السلاح وقتال المحتل، وهذا ما حدث عام ١٩٨٢ وما قد يحدث في أي وقت وفي أي بلد، وإذا كانت السلطة مخلصة لفكرة استراتيجية دفاع وطنيّ، فإن أول بنودها هو امتلاك لبنان شبكة دفاع جويّ، لا نرى ولا نسمع أن أحداً مهتماً بها، بينما نسمع ونرى آمالاً كباراً على جهد دبلوماسي أميركي يتحول إلى عبء على لبنان بوقاحته في استبدال الأولويات، وبدلاً من الإخلاص لما تم الاتفاق عليه من أولوية إنهاء الاحتلال ووقف العدوان بعدما صار جنوب الليطاني خالياً من أي سلاح إلا سلاح الجيش اللبناني واليونيفيل، يفتح رعاة الاتفاق وخلافاً لمضمونه وواجباتهم في تطبيقه وضمان الالتزام الإسرائيلي ببنوده، أولوية أخرى هي نزع سلاح المقاومة، وما دامت السلطة لا تريد البحث في الاستراتيجية الدفاعية بغير الطرق الدبلوماسية كما يبدو من السلوك الراهن، فهل تمتلك السلطة خريطة طريق دبلوماسية توظف فيها السلاح، بدلاً من قبول الدعوة لنزعه مجاناً، فقط كي ترتاح «إسرائيل» من إزعاجه وقلقها من وجوده؟

– سلاح المقاومة قوة دبلوماسية للدولة، فلماذا التفريط به مجاناً، ودخول بازار لا يستفيد منه إلا الاحتلال، تحت عنوان متى ينزع السلاح، وكيف، وبدلاً من أن تبقى السلطة تحت ضغط دبلوماسيّ تحت هذا العنوان لماذا لا تكون لديها مبادرة دبلوماسية عكسية، تضع في كفة حقوق ومصالح لبنان، وفي كفة موازية مسار حصريّة السلاح، فتقول إنه مقابل وقف الانتهاكات الجوية والبحرية تقوم حصرية استخدام السلاح بيد الدولة، فتلتزم المقاومة بأنّها لن تقوم بأي عمل دون تنسيق مع الجيش اللبناني، صاحب الحق الحصريّ باستخدام السلاح، تمهيداً ليكون صاحب الحق الحصريّ بحمل السلاح، ومقابل الانسحاب من جنوب الليطاني لسلاح المقاومة يستكمل الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق، ومقابل الانسحاب إلى ما وراء خط الهدنة، ينسحب سلاح المقاومة إلى ما وراء الأولي، ومقابل الانسحاب من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، ينسحب سلاح المقاومة إلى البقاع الشمالي، ومقابل حل موثوق لقضيّة اللاجئين الفلسطينيين، مثل قرار صادر عن مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع لتطبيق القرار ١٩٤ لحق عودة اللاجئين، توضع خطة تنفيذية تسير بالتوازي والتزامن مع عودة اللاجئين، لدمج سلاح المقاومة بالجيش، ووفقاً لهذه الاستراتيجية تتم الدعوة للحوار الوطني ثم تُعرض على القمة العربية ثم على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن طلباً لقرار يؤيّدها، وإلا فلتضع السلطة استراتيجية دفاع تبدأ بشبكة دفاع جوي واعتماد التجنيد الإلزامي وتضع مقابل مراحل تنفيذها خطوات متزامنة حول سلاح المقاومة؟